

عمى بصر وبصيرة

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

في سياق سياسة التكاذب والدجل التي كنا تطرقنا إليها في مقال سابق يأتي تصريح وزير العمل الأخير في حكومة الحريري علي قانصوه الذي اعتبر فيه أن لا حل لمشكلة البطالة في لبنان إلا عبر تحريك عجلة الاقتصاد من خلال وقف الهدر خصوصاً في نفقات القطاع العام والعمل على تقليص حجم الدين العام وحجم تكلفته التي تمتص ٩٠% من إيرادات الدولة. وجاء أيضاً في حديث الوزير إلى برنامج (صالون السبت) من إذاعة (صوت لبنان): "الواقع الاجتماعي شديد الصعوبة وضاعط بشدة على أوضاع الناس، وأهم مكامن الوجود عندهم هو القلق على ديمومة عملهم، لأنهم إذا كانوا مهتمين بتغيب الطمأنينة لديهم، إذ بلغ عدد العمال المصرفيين منذ بداية العام ٢٠٠١ وحتى اليوم (منتصف تشرين الثاني)، ٩٧٩ عاملاً من مؤسسات تمر بظروف اقتصادية صعبة اضطرت بها إما إلى القفل أو اللجوء إلى تقليص عدد عمالها.

سعادة الوزير وصف أعراض الضائقة المعيشية دون مقارنة مسبباتها فتطرق لجزء من الحقيقة في حين تعامى عن ثابتة علمية تقول: " لا يمكن فصل الاقتصاد والهم المعيشي عن الوضع الأمني". فمعاناتنا الاقتصادية هي ناتج الوضع الأمني والسياسي المفروض سورياً من خلال جيش العمال السوري البالغ تعداداه مليون ونصف مليون رجل، معطوفين على أربعين ألف جندي وعدد مماثل من رجال المخابرات، إضافة إلى جيش من المتعاونين المحليين يتحكمون بكل شؤون وشجون الناس حتى في أدق تفاصيل أمور معظم المراجع الدينية. لقد أصبح الوجود السوري في لبنان المستمر منذ ٢٥ سنة استعماراً طبقاً لكافة المعايير الدولية والحقوقية. الوجود هذا أدى إلى إفقار شعبنا وإزالة الطبقة المتوسطة منه، ديون خارجية فاقت ال ٣٠ مليار دولاراً نصيب كل لبناني منها سبعة ملايين دولاراً وفائدة سنوية تقارب ال ٨٠٠ دولاراً، إيصال ثلثين سكان لبنان إلى حافة الفقر المدقع، هجرة مخيفة (مليون و ٢٥٠ ألف مهاجر منذ العام ١٩٩٠)، إقفال عشرات المصانع، بياس الحقول، كساد المواسم، ازدياد الجريمة، تشريع الحدود لشذاذ الأفاق ولكافة أنواع التهريب، ازدهار الجزر الأمنية، انخفاض نسب التعليم، تغيير مدمر في ديموغرافية البلد، إضافة إلى القهر والاضطهاد والاعتقالات وتلفيق التهم والمضايقات التي فاقت كل وصف.

إن توافد العمالة السورية إلى لبنان للعمل فيه قديم نسبياً. فهو يرجع في بداياته إلى الخمسينات والستينات من القرن العشرين. وقد كانت في تلك الحقبة عمالة ذات طابع موسمي، تأتي لسد

النقص - لا أكثر - في احتياجات البلاد من اليد العاملة غير المؤهلة، خصوصاً، بل على نحو شبه حصري، في قطاعي البناء والزراعة. لكن هذا الوضع شرع يتبدل جذرياً مع حلول العام ١٩٩١ وهو العام الذي توصلت فيه سوريا إلى إحكام قبضتها على لبنان ومدّها بمرتكزات قانونية عبر إبرام "معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق" (١٩٩١/٥/٢٢)، أو جميع الاتفاقات الثنائية اللاحقة التي باتت اليوم تناهز السبعين، بعدما كانت فرضت نفسها عسكرياً، في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ على الحركة السيادية الاستقلالية. ففي ذلك العام، تم فتح الحدود بين البلدين على مصراعيها. فراح العمال السوريون يتدفقون علينا بأعداد متعاضمة أبداً لا تيررها حاجات اقتصادنا الوطني بقدر ما يملئها سعيهم هم إلى مصادر كسب يعجز الاقتصاد السوري الراكد عن تأمينها لهم في بلادهم. فإذا بالكتلة البشرية المتكونة منهم في نهاية الأمر تنتشر في لبنان على امتداد رقعته كلها، وقد باتت حاضرة بكثافة في معظم مواقع العمل القائمة على أراضيها، إن لم يكن في جميع المواقع: من البساتين والحقول إلى ورش البناء والتنظيفات فضلاً عن المصانع التي لم تفلس بعد. ومن المتاجر ومحلات السوبر ماركت والفنادق والمطاعم والمقاهي والحانات والأفران والمستشفيات ومحلات تصليح ميكانيك السيارات وحدادتها إلى أسواق الخضار وحراسة مواقف السيارات والأبنية السكنية، مروراً بالطرقات وتقاطعاتها وسيارات "الفان" حيث كاد ينحصر بهم بيع الفواكه والخضار والصحف والمجلات وأوراق اليانصيب والمنتجات الصناعية الخفيفة والزجاجيات والفخاريات، وما إليها جميعاً. كنا نتمنى على سعادة الوزير قانصوه لو أنه صارح الناس بالحقائق هذه وسمى الأشياء بأسمائها، إلا أنه لو فعل لما بقي في جنة الحكم.

فمن يكلف نفسه عناء الربط بين حجم الهجرة اللبنانية وما يقابله من حجم الإقبال السوري للإقامة والعمل في وطننا يجد أنه كلما هاجر لبناني واحد، يأتي ليحل محله ما معدله ٣,٤٥ سوريين. إن في التوجه هذا ما ينبئ بأخطار جسيمة ستواجهنا في المستقبل إذا ما بقيت الهيمنة السورية على ما هي عليه، وبقيت جنسيتنا اللبنانية تعطى بالجملة، مثلما أعطيت بفعل مرسوم التجنيس الشهير عام ١٩٩٤ وهو يفيد بان سورنة لبنان تحمل في طياتها، من بين ما تحمله، ملامح تطورين متلازمين هما: تغيير ديموغرافية البلد على حساب عناصره المسيحية تحديداً، وإبدال المجموعات اللبنانية العالية التأهيل تربوياً ومهنياً بمجموعات سورية غير حائزة من نوعي التأهيل هذين إلا على ما تواضع في المستوى. أن مشكلة البطالة كما باقي المشاكل التي تطرق لها سعادة الوزير لن تجد لها حلاً ما دام القرار الدولي ٥٢٠ لم ينفذ وما دامت سوريا تهيمن على لبنان، وما عدا ذلك فكذب ودجل وإسقاط، وقد صدق من قال "أن يكون الذنب ذنب الآخر، فهذا أبسط ما يمكن الالتجاء إليه في تفسير هزيمة الذات".